



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

### ● فيتش سوليوشنز، نمو قطاع البناء والتشييد في مصر بنسبة 11% خلال عام 2022.

- أشارت مؤسسة فيتش سوليوشنز، إلى أن قد ساهم قطاع التشييد والبناء المصري، بنسبة كبيرة في الناتج القومي المحلي، باعتباره أحد أهم القطاعات التي تدعم نمو الاقتصاد وتعمل على توفير فرص العمل في جميع المشروعات القومية.
- وتتوقع وكالة فيتش سوليوشنز نمو قطاع البناء والتشييد في مصر بنسبة 11% في عام 2022، و9% في عام 2023 على أساس سنوي، بدعم من مشروعات البنية التحتية واسعة النطاق.
- وتوقع تقرير صادر عن وكالة فيتش سوليوشنز، أنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي لقطاع البناء والتشييد 7.7% في المتوسط خلال الفترة من عام 2024 إلى 2031.
- وأوضح التقرير إنه سوف يظل الاستثمار الخاص في قطاعي البنية التحتية والبناء في مصر، جاذبًا للاستثمار، ويحد من تأثير الانفاق العام في قطاع البناء.
- وأشار التقرير الصادر عن فيتش سوليوشنز، إلى أن الحكومة المصرية، أجرت إصلاحات في مجال الأعمال وتواصل توسيع خطتها لدخول القطاع الخاص الأمر الذي يدعم معنويات المستثمرين في مصر.

### ● "هيدكي ماتسوناجا" مدير عام إدارة الشرق الأوسط وأوروبا بمنظمة جاياكا، مصر من الأسواق الناشئة القليلة التي تحقق نمو إيجابي<sup>2</sup>.

- أتى "هيدكي ماتسوناجا" مدير عام إدارة الشرق الأوسط وأوروبا بجاياكا، على الإنجازات والمرونة التي أظهرتها مصر في ظل جائحة كورونا، حيث أن مصر واحدة من الأسواق الناشئة القليلة التي تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي إيجابي في ظل هذه الأزمة، وهو أصبح ممكنًا بسبب الإصلاح الذي تبنته الحكومة المصرية بدعم من القيادة السياسية.
- وأشار مسؤولو بنك اليابان للتعاون الدولي "جيبك"، إلى أن قد تبلغ أصول البنك الحالية على مستوى العالم نحو 142 مليار دولار، وله مكاتب في 18 دولة حول العالم، وقد ساهم البنك في تمويل العديد من المشروعات في مصر مثل خطوط المترو، ومحطة طاقة الرياح بمنطقة رأس غارب، وقد أشار البنك أن خطته في مصر على المدى المتوسط للفترة من 2021-2023، تستهدف مساندة الجهود الوطنية لتعزيز كفاءة البنية التحتية ودفع أهداف التنمية المستدامة وتوطين الصناعة.
- وأكد "تويوكازو فوكوياما" المدير التنفيذي لمكتب جيترو بالقاهرة، على دور جيترو في جذب اهتمام الشركات اليابانية إلى مصر، خاصة في الصناعات الاستراتيجية، من خلال دور جيترو كهيئة يابانية للترويج للتجارة والاستثمار، وأشار إلى مشاركة جيترو مؤخرًا في دعم التعاون بين الشركات الناشئة في مصر واليابان.

### ● مؤسسة «أرنست آند يونج»، مصر ثاني أكبر وجهة لصفقات الدمج بالشرق الأوسط<sup>3</sup>.

- أشارت مؤسسة «أرنست آند يونج» إلى أن قد تعزز صفقات الدمج والاستحواذ من جاذبية الاستثمار في مختلف دول العالم؛ إذ إنها تعكس الثقة في حالة الاقتصاد، وما يقدمه من مزايا وتسهيلات، وبرزت مصر وجهة استثمارية رئيسة في صفقات الدمج والاستحواذ؛ إذ جاءت كثاني أكبر وجهة لتلك الصفقات بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنصف الأول من 2022، بإجمالي 65 صفقة، بقيمة 3.2 مليار دولار، ما يؤكد انتعاش وزيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.
- ووفقًا لبيانات مؤسسة «أرنست آند يونج»، بلغ إجمالي قيمة صفقات الدمج والاستحواذ 42.6 مليار دولار بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال النصف الأول من العام 2022، من خلال 359 صفقة إجمالي الصفقات في المنطقة بنمو 12%، وجاءت الإمارات العربية المتحدة على رأس قائمة الدول الأعلى في صفقات الدمج والاستحواذ

<sup>1</sup> <https://www.elwatannews.com/news/details/6277551>

<sup>2</sup> <https://www.dostor.org/4162745>

<sup>3</sup> <https://www.elwatannews.com/news/details/6273877>

بالمنطقة، بإجمالي صفقات 105 صفقات بقيمة 14.2 مليار دولار. واحتلت مصر المرتبة الثانية بين قائمة أعلى الدول الأعلى في صفقات الدمج والاستحواذ بالمنطقة، بإجمالي صفقات بلغ 65 صفقة حققت ما قيمته 3.2 مليار دولار.

وأضافت المؤسسة أن قد جاءت المملكة العربية السعودية، بين قائمة أعلى الدول الأعلى في صفقات الدمج والاستحواذ بالمنطقة، بإجمالي صفقات بلغ 39 صفقة حققت ما قيمته 2.8 مليار دولار، وأوضحت أن من أبرز القطاعات المستهدفة في عمليات الدمج والاستحواذ بالشرق الأوسط وإفريقيا، هي: «النقل، والطاقة، والمنتجات الاستهلاكية، والعقارات، والمرافق، والاتصالات».

#### • أمين عام اتحاد المصارف العربية: اقتصاد مصر الثالث عربياً<sup>4</sup>.

أكد السيد الأستاذ / وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، على قوة ومتانة الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن اقتصاد مصر يعد حالياً الثالث عربياً بعد السعودية والإمارات.

وأضاف أن الاقتصاد المصري حقق نسبة نمو مرتفعة خلال 6 سنوات، مشدداً على أن نسبة الدين المصري قياساً بالنتائج المحلي لا تقلق، مقدراً حجم الناتج المحلي المصري بنحو 436 مليار دولار، حيث أشار إلى زيادة موارد مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي وعائدات قناة السويس المرتفعة ونمو الاحتياطي النقدي.

وشدد على خطورة عمليات غسل الأموال على اقتصادات الدول، لافتاً إلى أن عمليات غسل الأموال في العام الماضي قدرت بحوالي 2 تريليون دولار، كما أشار إلى تسارع استخدام الأصول المشفرة والذي بلغ مجملها 16 تريليون دولار في 2020.

وأشار إلى إن الاتحاد يعمل منذ سنوات طويلة، على تنسيق الجهود العربية، بين القطاعين العام والخاص، وخاصةً بين المصارف والمؤسسات المالية العربية، والمؤسسات القضائية والأمنية، بهدف حماية القطاع المالي، والاقتصاد والمجتمع العربي، من مخاطر تسرب الأموال المشبوهة.

وأضاف إننا في اتحاد المصارف العربية نحرص دائماً على إعطاء الأهمية القصوى لموضوع الامتثال للقوانين والقواعد والتشريعات الدولية، خاصة قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

#### • صندوق النقد العربي، العقارات أهم القطاعات الرئيسية في النمو الاقتصادي بالدول العربية<sup>5</sup>.

أشار صندوق النقد العربي، إلى إن القطاع العقاري في الدول العربية يمثل أحد القطاعات الرئيسية في النمو الاقتصادي، حيث تعتبر مؤشرات هذا القطاع أحد المؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي، من خلال دورها الحيوي في توظيف العمالة ورفع النمو الاقتصادي وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأضاف الصندوق أنه يجب على السلطات الرقابية ممثلة بالمصارف المركزية بالمخاطر النظامية التي قد تنشأ عن هذا القطاع، حيث بينت الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أهمية التقييم المستمر للمخاطر النظامية الناشئة عن القطاع العقاري ومدى وجود فقاعة سعرية فيه.

وأضاف التقرير أنه تراكمت منذ بداية العام 2004 العوامل التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية في العام 2008، وقد نشأت فقاعة عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة قيام المصارف بإقراض ذوي الدخل المحدود مبالغ باهظة من أجل شراء منازل، ومن ثم كانت المصارف الاستثمارية تعتمد على التمويل بالجملة قصير الأجل لشراء هذه القروض العقارية وتسنيدها لجعلها أوراقاً مالية قابلة للتداول.

وأوضح أنه تم التسويق لهذه السندات على أنها أصول سائلة عالية الجودة وتتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع، فاستثمرت المصارف وصناديق الاستثمار وشركات التأمين فيها معمقة الترابط بين مكونات القطاع المالي من جهة، وبين القطاع المالي والعقاري من جهة أخرى، ومع تعثر القروض السكنية وقيام البنوك التجارية بالاستحواذ على المنازل سداداً للديون وإعادة بيعها، انخفضت أسعار العقارات بشكل كبير، وبدأت عمليات الإفلاس في البنوك الأمريكية، وتدهورت البورصات في العالم مع انتشار أزمة الرهون العقارية بفعل الترابط فيما بين مؤسسات القطاع المالي، مما استدعى إلى تدخل المصارف المركزية لدعم المؤسسات المالية.

<sup>4</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/9/1/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7/5890926>

<sup>5</sup> <https://www.dostor.org/4163647>

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- استعداداً لاستضافة مصر مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP27، الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية توجه بسرعة تشكيل وعقد لجان المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية في محافظات الجمهورية<sup>6</sup>.
- بناء على قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 2738 لسنة 2022 بشأن إطلاق مبادرة وطنية للمشروعات الخضراء الذكية في محافظات الجمهورية، وذلك استعداداً لاستضافة مصر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP 27؛ بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع وزارة البيئة ووزارة التنمية المحلية في تشكيل وعقد لجان المبادرة ومخاطبة كافة محافظات الجمهورية للمشاركة وترشيح المشروعات خلال الأيام القادمة.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمشراف على المبادرة؛ أهمية المبادرة التي تمتد إلى جميع محافظات مصر، مؤكدة أنها تأتي في إطار دور مصر الريادي في مجال التنمية المستدامة، وما توليه الدولة من أهمية لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، مشيرة إلى أنها تعد مبادرة غير مسبوقة على المستوى العالمي، حيث تركز على التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إن المبادرة تؤكد على جدية التعامل مع البعد البيئي وتغيرات المناخ في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول الرقمي من خلال تقديم مشروعات محققة لتلك الأهداف، مشيرة إلى وضع خريطة على مستوى محافظات مصر للمشروعات الخضراء والذكية وربطها بجهات التمويل وجذب الاستثمارات اللازمة لها.
- وأوضحت أن المبادرة تهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتوطين أهداف التنمية المستدامة وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ في التعامل مع التغير المناخي وتحديات البيئة من خلال مشروعات محققة على أرض الواقع، وتعظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار خطة الدولة للتحول الرقمي، مع تمكين جميع محافظات مصر والوصول إلى مختلف الفئات مجتمعياً وجغرافياً، ونشر الوعي المجتمعي حول تحديات التغير المناخي وقدرات التكنولوجيات الحديثة، مع تمكين المرأة في مجال مواجهة تحديات التغير المناخي والبيئة، وإدماج كافة أطراف المجتمع في إيجاد حلول لتحديات التغير المناخي والبيئي.
- وأكد الدكتور / محمود محيي الدين، راند المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، ورئيس لجنة التحكيم على المستوى الوطني للمشروعات الخضراء الذكية بالمبادرة؛ أن مستقبل التنمية أصبح شديد الارتباط بمدى تمكن الدولة والمجتمع والمشروعات من إدارة سياسات الاستدامة والإلمام بمقومات التكنولوجيا خاصة في مجال التحول الرقمي، وأن هذه المبادرة غير مسبوقة في إطار الاستعدادات السابقة لقمع المناخ وأن مصر بقيامها بهذه المبادرة بفئاتها الست التي تشمل المشروعات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة (في إطار مبادرة حياة كريمة)، فضلاً عن المشروعات التي تقودها المرأة والمشروعات الابتكارية الناشئة ومشروعات التنمية المحلية تكون قد شملت قطاعات الاقتصاد، مضيفاً "أن تلك المبادرة تقدم نموذجاً رائداً يمكن الاستفادة منه عالمياً وفي تنظيم قمع المناخ القادمة بربط استثمارات العمل المناخي في مجالات الطاقة وحماية القطاعات المتعرضة للتأثيرات الضارة بتوطين التنمية المستدامة والتحول الرقمي واتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر.
- وأكد السفير / هشام بدر، منسق عام المؤتمرات الدولية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمنسق العام للمبادرة أن هدف المبادرة هو نشر الوعي بقضايا وتحديات تغيير المناخ داخل كل محافظات مصر وإبراز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.
- وأضاف أن قضية تغير المناخ أصبحت قضية عالمية وهي تأشيرة دخول أي شركة أو مشروع للسوق العالمي. فالمشروعات الوطنية تتجه لان تكون ذكية ومستدامة وتعتمد على التقنيات التكنولوجية الحديثة، مما يعمل على تحسين الإنتاجية والحفاظ على البيئة وتقليل التكلفة، علاوة على إتاحة التوسع في الإنتاج والتوسع في تسويقه، وزيادة الربح ومعدل التوظيف، مما يخلق انتعاش اقتصادي لجميع القطاعات تبعاً.
- وأوضح السفير / هشام بدر، أن المبادرة تسعى إلى تشجيع جميع الفئات على المشاركة، وخاصة المرأة، ويأتي هذا من منطلق اهتمام الدولة بمشاركة وتمكين المرأة في جميع المجالات كشريك أساسي في مجال التنمية، حيث تحرص الدولة على أن يكون للمرأة دور فعال في هذه المبادرة من خلال تقديم مشاريع ذكية وخضراء تخدم قضايا المرأة، أو أن تكون هي من تقوم على تنفيذها أو إدارتها.
- وأشار إلى أن المبادرة تستهدف العديد من المجالات على رأسها المشروعات التي تراعي معايير الاستدامة البيئة، والتي تؤدي الى خفض انبعاثات الكربون والتلوث، وتحافظ على الموارد الطبيعية، علاوة على المشروعات التي تعزز كفاءة الطاقة والموارد، والمشروعات التي تحافظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية والتي تساعد على التكيف مع تغيرات المناخ، وتضم المبادرة مختلف أنواع المشروعات ومنها المشروعات

<sup>6</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1354&lang=ar>

كبيرة الحجم، والمشروعات المتوسطة، والمشروعات المحلية الصغيرة (خاصة المرتبطة بمبادرة حياة كريمة). بالإضافة إلى المشروعات المقدمة من الشركات الناشئة، والمشروعات التنموية المتعلقة بالمرأة وتغير المناخ والاستدامة، والمبادرات والمشاركات المجتمعية غير الهادفة للربح، وتهتم المبادرة بقضية تغير المناخ وتأثيره على مختلف القطاعات في الدولة المصرية، كما تؤكد على اتجاه الدولة لتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والمرأة للنهوض بمختلف القطاعات، ويأتي ذلك في إطار جهود الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، وكذا الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، فضلا عن وضع خريطة على مستوى المحافظات للمشروعات الخضراء الذكية وربطها بجهات التمويل وجذب الاستثمارات اللازمة لها.

● **السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مصر تضع توطين صناعة السيارات على قمة أولوياتها<sup>7</sup>.**

■ عقد السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا مع مسئولى شركة "ستيلانتس" العالمية المتخصصة في تصنيع السيارات؛ لاستعراض الدراسات الخاصة بتوسع الأنشطة الصناعية للشركة في مصر خلال المرحلة المقبلة.

■ واستهل رئيس الوزراء الاجتماع بالإعراب عن ترحيبه الشديد بمسؤولى شركة "ستيلانتس" العالمية، هنا في مدينة العلمين الجديدة، وأشار إلى إنها فرصة مناسبة لكي تروا عن قرب حجم التطور الكبير الذى استطاعت الحكومة المصرية إنجازه خلال فترة قياسية تقل عن 5 سنوات، وهى فرصة جيدة أيضا لكي تحكموا بأنفسكم على مدى سرعة إنجاز المشروعات في مصر.

■ وأوضح أن المدينة شهدت تنفيذ عدد كبير من مشروعات تطوير البنية التحتية فى وقت قياسي؛ فى خطوة استهدفت إعداد مدينة العلمين الجديدة لأن تكون مركزا صناعيا وتجاريا، حيث تم التخطيط والبدء بالفعل فى إنشاء المنطقة الصناعية بالعلمين الجديدة، كما أن المدينة ستكون منطقة لوجستية تسهل حركة التجارة والربط إلى أوروبا، بالإضافة إلى طبيعة المدينة السياحية باعتبارها واحدة من أهم المدن السياحية فى الساحل الشمالى.

■ وأشار إلى حركة التطوير الجارية هنا فى مدينة العلمين الجديدة والتي تأتى بالتوازي مع أعمال تطوير البنية التحتية واللوجستية فى منطقة شرق بورسعيد التى ستكون منطقة واعدة ومركزا إقليمياً لتصنيع السيارات، حيث تستهدف الحكومة جذب كبرى الشركات العالمية العاملة فى هذا القطاع للاستثمار فى المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

■ أكد السيد الدكتور / مصطفى مدبولي أن الدولة المصرية تضع مسألة توطين صناعة السيارات على قمة أولوياتها، وليس لديها خيارات أخرى غير الإسراع فى إنجاز هذا الملف المهم الذي يحظى بجميع صور الدعم من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أن "استراتيجية تنمية صناعة السيارات" تضمنت حزمة من الحوافز التنافسية لأي مستثمر، ونحن منفتحون لمناقشة وتسهيل أى إجراءات فى سبيل المضى قدما فى تنفيذ هذه الاستراتيجية.

■ أعرب الأستاذ / سمير شرفان، الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات للشرق الأوسط وأفريقيا بشركة "ستيلانتس"، عن إعجابه الشديد بما تم إنجازه من أعمال تطوير فى مدينة العلمين الجديدة، مشيدا بسرعة الحكومة المصرية فى تنفيذ هذه الأعمال خلال فترة زمنية قصيرة، قائلا: معدل إنجاز هذه المشروعات يفوق مستويات إنجاز المشروعات فى مدن إقليمية مجاورة.

■ واستعرض حجم أعمال الشركة فى عدد من الأسواق لافتنا إلى أن شركة "ستيلانتس" لها تجربة ناجحة للاستثمار فى مصر بالشراكة مع الهيئة العربية للتصنيع وذلك منذ عام 1977، مؤكداً أن السوق المصرية إحدى أهم الأسواق الواعدة فى المنطقة.

■ وأوضح أن مصر تتمتع بميزة تنافسية فيما يتعلق بتكلفة العمالة والكهرباء، كما عرض خطة الشركة للاستثمار فى مجال الصناعات المغذية للسيارات فى مصر، حيث تسعى "ستيلانتس" حالياً إلى تنمية سلسلة مورديها للمكونات المحلية وإتاحة فرص لاستقطاب استثمارات جديدة فى قطاع الصناعات المغذية للسيارات.

● **الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، تستهدف خفض معدل الدين للناتج المحلى إلى 75% بحلول عام 2026<sup>8</sup>.**

■ أشار الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، إلى إن الحكومة تمضي على الطريق الصحيح، وتحافظ على المسار الاقتصادى الأمن للدولة، وأن بما يمتلكه الاقتصاد المصري من مرونة، مازلنا قادرين على التعامل الإيجابي مع الصدمات المتشابكة، والتحديات العالمية الراهنة، وبذل أقصى جهد لاحتواء التداعيات الدولية، والعمل بقدر

<sup>7</sup> <https://www.alborsaanews.com/2022/08/30/1572150>

<sup>8</sup> <https://www.mof.gov.eg/ar/posts/media/630ca583644c3b000aaba685/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9..%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%3A%20%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%20%D9%85%D8%A7%20%D8%B2%D8%A7%D9%84%20%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D9%8B%D8%A7%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%20%D9%85%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%83%D8%A9>

الإمكان على تخفيف أعباء التضخم المستورد من الخارج.

- وأشار إلى إن ما حققته مصر من مؤشرات أداء فعلي جيد خلال العام المالي الماضي المنتهي بنهاية يونية 2022، وأوضح أن قد سجلنا أعلى معدل نمو منذ عام 2008 بنسبة 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط عالمي 3.2% للاقتصادات الناشئة، وتراجع معدل البطالة إلى 7.2% في يونيو 2022 بتوفير 826 ألف فرصة عمل، وانخفض عجز الموازنة من 13% في العام المالي 2012/2013 إلى 6.1% من الناتج المحلي في العام المالي الماضي، وبذلك يكون معدل عجز الموازنة، لأول مرة منذ سنوات، أقل من متوسط الدول الناشئة.
- وأوضح إلى أننا استطعنا تحقيق فائض أولى للعام الخامس على التوالي بقيمة 100 مليار جنيه وبنسبة 1.3% من الناتج المحلي، وبذلك تكون مصر واحدة من الدول القليلة من الاقتصادات الناشئة التي حققت فائضاً أولياً في العام المالي الماضي 2021/2022.
- وأوضح أن إيرادات الموازنة العامة للدولة ارتفعت بنسبة 19.6% مقارنة بمعدل نمو سنوي للمصروفات 14.8%، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 18.7% على نحو يعكس جهود الحكومة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتحقيق العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة من خلال التوسع في الحلول التكنولوجية والأنظمة الضريبية الإلكترونية مثل الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني ومنظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة، مع إرساء دعائم الانضباط المالي، والعمل على تحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية.
- وأشار إلى أن معدل الدين للناتج المحلي انخفض من 103% في يونيو 2017 إلى 87.2% في يونيو 2022، مقارنة بنسبة مديونية حكومية عالمية 99% من الناتج المحلي العالمي، كما تراجع معدل الدين أيضاً بنحو 15.6% للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2016/2022، مقارنة بزيادة 19.5% بالدول الناشئة، ونستهدف خفض معدل الدين للناتج المحلي إلى 75% بحلول عام 2026، لافتاً إلى أن 77% من المديونية الحكومية محلية لمؤسسات وأفراد في مصر و23% فقط خارجية بالعملة الصعبة، وأن المديونية الخارجية لأجهزة الموازنة استقرت عند 81.4 مليار دولار في يونيو 2022 بنسبة 19.2% من الناتج المحلي مقارنة بـ 81.3 مليار دولار في يونيو 2021، علماً بأن هذه المديونية طويلة الأجل بمتوسط 12 عامًا وتكلفة نقل عن 6%.
- وأضاف إن حجم الاقتصاد المصري تضاعف 3 مرات خلال الست سنوات الماضية، بمعدلات تفوق معدلات مديونية الحكومة، على نحو يعكس نجاح الحكومة في توجيه التمويلات التنموية إلى استثمارات حقيقية، ومشروعات ومبادرات ذات جدوى أسهمت في تحسين البنية التحتية بشكل غير مسبوق بات أكثر جذباً وتحفيزاً لاستثمارات القطاع الخاص بما يساعد في دفع النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى توفير فرص العمل للمواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم.
- وأشار إلى أن صادرات مصر البترولية حققت 13 مليار دولار بفائض 4 مليارات دولار خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام المالي الماضي؛ بعد أن كان قطاع البترول يمثل عبئاً على الدولة بتسجيل عجز تجاري سنوي، كما حققت صادراتنا غير البترولية 19.4 مليار دولار بنمو سنوي 33% وسجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج رقمًا قياسيًّا جديدًا خلال العام المالي الماضي حيث بلغت 32.2 مليار دولار مما يؤكد استمرار تحسن ثقتهم في الأوضاع الاقتصادية بمصر، وحققت قناة السويس أعلى إيرادات بنحو 7 مليارات دولار في العام المالي الماضي بما يعكس جدوى الاستثمارات المنفذة لتطويرها.
- وأكد الدكتور / محمد معيط، أن تخارج الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية يستهدف تمكين القطاع الخاص وتعظيم دوره في الأنشطة الصناعية والتصديرية لخلق مليون فرصة عمل منتجة سنويًا، وزيادة نسبة مساهماته من إجمالي الاستثمارات المنفذة إلى 65% وجذب استثمارات أجنبية مباشرة 10 مليارات دولار سنويًا خلال الأربع سنوات المقبلة، خاصة أننا أصبحنا نمتلك مصادر طاقة مستدامة وبنية تحتية مطورة وكوادر شابة، على نحو يوفر المقومات الأساسية اللازمة لضمان الاستقرار الاقتصادي ولا شك أن المواطن هو المستفيد الأول من ذلك بتوافر فرص العمل المتنوعة وتحسن البنية التحتية وجودة المنتجات والخدمات في ظل المنافسة العادلة التي يمكن أن تسهم أحيانًا في خفض تكلفة إتاحة السلع والخدمات.
- وأضاف أن الحكومة تستهدف إرساء دعائم آليات قوية لتنظيم الأسواق وضمان المنافسة العادلة لتسريع وتيرة التنمية وتعظيم العائد الاقتصادي لأصول للدولة، موضحًا أن زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وتعظيم الصادرات تعد أولوية رئاسية لضمان نمو قوي ومستدام يسهم في تحقيق التنمية الشاملة، بحيث يتم توجيه الوفورات المالية لتحسين معيشة المواطنين، وخفض المديونية الحكومية، وقد شهد العام المالي الماضي زيادة في الإنفاق على التنمية البشرية وشبكات الحماية الاجتماعية، حيث ارتفع الإنفاق على الصحة بنسبة 21% والتعليم بنسبة 23% وهو ما يفوق معدل النمو السنوي لمصروفات الموازنة الذي يقدر بـ 14.8% بما يعكس الأولوية التي توليها الحكومة لهذين القطاعين الحيويين.
- وأشار إلى أنه تم زيادة دعم السلع التموينية بنحو 17% خلال العام المالي الماضي ليصل إلى 97 مليار جنيه، وزيادة قيمة المعاشات بنحو 70% خلال الفترة من 2018 حتى 2022 التي يستفيد منها 10.5 مليون مواطن، ومن المقرر أن تُسدد الخزانة العامة للدولة خلال العام المالي الحالي 190.5 مليار جنيه للمعاشات بمعدل نمو سنوي 5.9%، موضحًا أنه تم تحويل أكثر من 542 مليار جنيه إلى صناديق المعاشات خلال 38 شهرًا لصرف المعاشات وزيادة الملاءة المالية لنظام المعاشات، كما تمت زيادة الإنفاق على المرتبات إلى 400 مليار جنيه في

موازنة العام المالي الحالي، وسيتم اعتبارًا من سبتمبر المقبل زيادة الأسر المستفيدة من الدعم النقدي إلى 5 ملايين أسرة بنحو 20 مليون مواطن بنكلفة إجمالية 25 مليار جنيه سنويًا، وصرف حزمة مساعدات استثنائية لـ 9.1 مليون من الأسر الأكثر احتياجًا لمدة 6 أشهر بنكلفة شهرية أكثر من 900 مليون جنيه بإجمالي يصل إلى 5.5 مليار جنيه.

● **الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، الناتج المحلي الإجمالي لمصر يتضاعف 5 مرات في 10 سنوات<sup>9</sup>.**

- أشار الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، إلى أن قد تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي لمصر، أكثر من 5 مرات في غضون 10 سنوات، بنسبة 550%، ارتفع من 1.206 تريليون جنيه في السنة المالية 2009-2010، إلى نحو 8 تريليونات جنيه في السنة المالية الماضية 2021-2022، ومستهدف الوصول به خلال السنة المالية الحالية 2022-2023، ليتخطى حاجز الـ9 تريليونات جنيه.
- وأشارت تقارير صادرة عن وزارة المالية، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي، سجل في السنة المالية 2012-2013 نحو 1.8 تريليون جنيه، ثم صعد في السنة المالية التالية 2013-2014 إلى 2.1 تريليون جنيه، وارتفعت في السنة المالية التالية 2014-2015 إلى 2.4 تريليونات جنيه، وأنه مع بداية السنة المالية 2016-2017، شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعًا بوتيرة أسرع مع بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016 حتى 2019، ليسجل حجم الناتج 3.7 تريليونات جنيه، وبلغ 5.7 تريليون جنيه في السنة المالية 2018-2019.
- وأوضحت وزارة المالية، أنه بالرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا في عام 2020، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر، واصل ارتفاعه ليسجل في العام المالي 2019-2020، نحو 6.2 تريليون جنيه، قبل أن يسجل في نهاية السنة المالية الماضية 2021-2022 نحو 7.9 تريليون جنيه.
- وأكدت تقارير وزارة المالية أن الحكومة تستهدف الوصول بـ الناتج المحلي الإجمالي لمصر ليتخطى حدود الـ9 تريليونات جنيه مه انتهاء السنة المالية الحالية 2022-2023 رغم التداعيات السلبية التي خلفتها الحرب الروسية - الأوكرانية المشتعلة منذ الأسبوع الأخير من شهر فبراير الماضي وحتى الآن.

● **المهندس / أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، نسعى لتقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات لكافة المشروعات الصناعية<sup>10</sup>.**

- أكد المهندس / أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، حرص الوزارة على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس باعتبارها أحد المشروعات القومية الاستراتيجية، والتي تسهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية وتوفير المزيد من فرص العمل، مشيراً إلى أهمية تعزيز جهود تنمية وتطوير المنطقة باعتبارها وجهة استثمارية متميزة ومحور تجارى وصناعى ولوجيستي عالمى.
- وأشار إلى إن الدولة المصرية تعمل خلال المرحلة الحالية على تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات لكافة المشروعات الصناعية المقامة داخل مصر وبما يسهم فى زيادة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، مشيراً إلى أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تقوم بجهود كبيرة لتطوير واستغلال إمكانات القناة والمناطق المحيطة بها وخلق فرص استثمارية متميزة بعدد كبير من القطاعات الصناعية والخدمية، وبما يسهم فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر وتعزيز حركة التصدير للأسواق العالمية.

<sup>9</sup> <https://www.elwatannews.com/news/details/6276527>

<sup>10</sup> <https://www.dostor.org/4164104>

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استنجاهه تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر<sup>11</sup>:

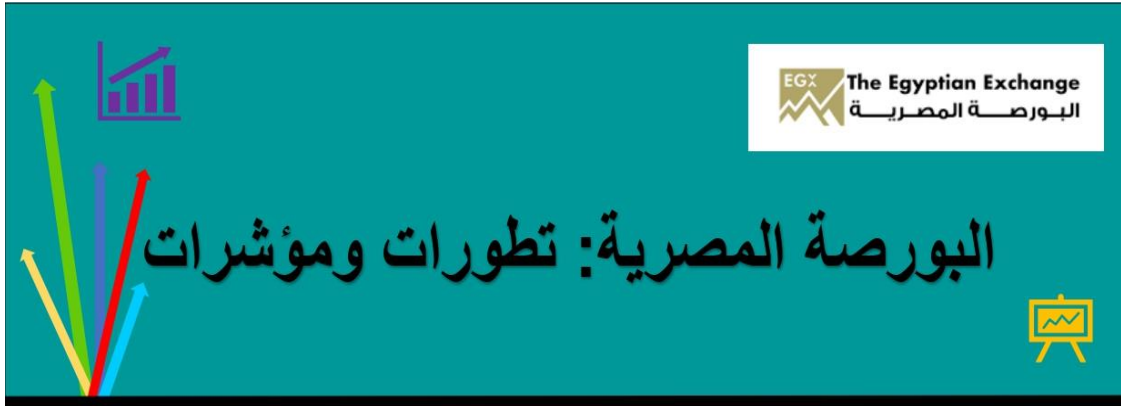
- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- البنوك تضخ 32.7 مليار جنيه لـ 778 ألف مشروع متناهي صغر بنهاية يونيو 2022<sup>12</sup>.
- أشارت الأستاذة / منى ذو الفقار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر، إلى إن حجم محفظة تمويل المشروعات متناهي الصغر حقق قفزة ملموسة في الفترة الماضية لتسجل أرصدته نحو 64.6 مليار جنيه لخدمة 4.5 مليون عميل بنهاية يونيو 2022.
- وأوضحت أن الجمعيات الأهلية وشركات التمويل العاملة في تمويل المشروعات متناهي الصغر من أعضاء الاتحاد منحت تمويلات بواقع 31.9 مليار جنيه لخدمة 3.8 مليون عميل، بينما ضخ الجهاز المصرفي تمويلات – حتى 200 ألف جنيه – بنحو 32.7 مليار جنيه لعدد 778 ألف عميل بنهاية يونيو 2022.
- وأضافت أن اقتحام لاعبين جدد للنشاط وإتاحة باقة من المنتجات المتنوعة أبرزها منتج تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الذي بدأت إتاحتته في يوليو 2021 من خلال الشركات لتصل أرصدته في نهاية يونيو 2022 إلى 906 مليون جنيه لنحو 980 مستفيد، فضلاً عن منتج التمويل الأصغر Nano Finance (حتى 3 آلاف جنيه) الذي سجلت أرصدته 17.19 مليون جنيه بواقع 31.18 ألف مستفيد خلال نفس الفترة وفقاً لآخر تقرير صادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية.
- وتوقعت تحقيق معدلات نمو ملموسة في أرصدة وقاعدة عملاء تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر خلال الأعوام المقبلة، لاسيما في ظل تضافر الجهود المبذولة من الجهات الرقابية الداعمة لتنمية النشاط وعلى رأسها الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري.

<sup>11</sup> [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

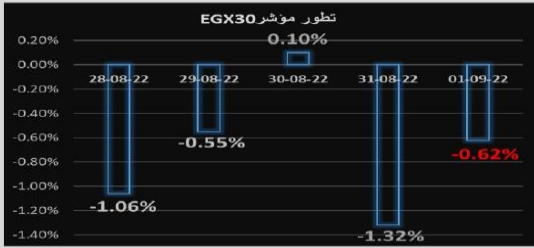
<sup>12</sup> <https://www.benokinvest.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%AA%D8%B6%D8%AE-32-7-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%84%D9%80-778-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%AA/>



## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

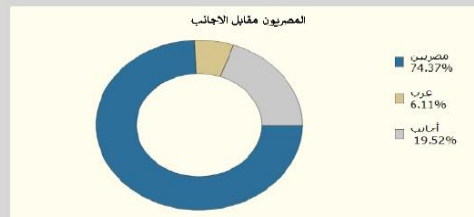
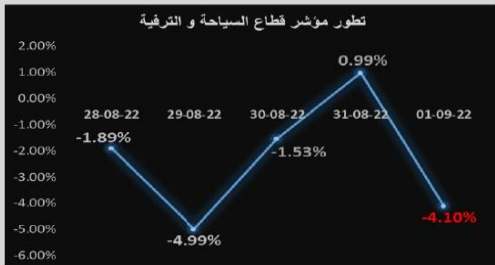
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -٠,٦٢% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ١ سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بنسبة -١,٠٦% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -١,٦٣% مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,٦٢% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,٥٠% مقارنة بنسبة -١% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٤,١٠% مقارنة بنسبة -١,٨٩% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والتي تشير إلى أن قناة السويس تتحول للوجهة الأولى لإنتاج الطاقة الخضراء في منطقة الشرق الأوسط:

### المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تتحول للوجهة الأولى لإنتاج الطاقة الخضراء في منطقة الشرق الأوسط

يقام المشروع على مساحة 600 ألف م<sup>2</sup> بمنطقة السخنة المتكاملة.



**مذكرات تفاهم**  
أبرمتها مصر مع كبرى الشركات العالمية لإنتاج الوقود الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

**مليارات دولار**  
دولار استثمارات مستهدفة مع شركة رينيو باور الهندية لإنشاء مجمع صناعي لإنتاج الوقود الأخضر.

# 8

يقام المشروع على مرحلتين:

**المرحلة الثانية 2025-2029:**

التكلفة: 7.15 مليار ات دولار

الإنتاج: 200 ألف طن هيدروجين أخضر  
2 مليون طن أمونيا خضراء

**المرحلة الأولى 2023-2025:**

التكلفة: 710 ملايين دولار

الإنتاج: 100 ألف طن هيدروجين أخضر  
20 ألف طن أمونيا خضراء



لإطلاعنا على المضامين التفصيلية

www.idsc.gov.eg

المصدر: المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، يوليو 2022



- انفوجراف (2) يوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتي تشير إلى أن صادرات مصر من الصناعات الهندسية قد ارتفعت بنسبة 27% في النصف الأول من عام 2022 لتسجل 1.87 مليار دولار:



## صادرات مصر للصناعات الهندسية

نسبة الزيادة في صادرات القطاع في النصف الأول من عام 2022 لتسجل 1,87 مليار دولار مقابل 1,48 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2021.

أهم القطاعات التي زادت صادراتها ونسبة الزيادة:

**49%**  
الأجهزة الكهربائية

**117%**  
الآلات والمعدات

**46%**  
المعادن

**60%**  
الكابلات

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يوليو 2022



www.idsc.gov.eg

www.idsc.gov.eg